هواجس غير تركية

مشاري الذايدي

أكثر ما يثير العجب، لا الإعجاب، في تداعيات فوز حزب العدالة التركي، بالأغلبية النيابية ومن ثم بموقعي رئاسة الحكومة والدولة، هو تبريكات وتعليقات كثير من إسلاميي العالم العربي.

هذه التعليقات اتسمت بطابع الانتشاء بفوز(نا)، والشماتة من هزيمة خصوم(نا) العلمانيين. لكن أحد هؤلاء المباركين المنتشين، لم يسأل نفسه وهو يشارك في الزفة: هل حزب أردوغان وخطاب عبد الله غل يعتبران إسلاميين، بمقاييس المبارك ؟!

لماذا لا تعتبر «تنازلات» ومرونة وبراغماتية حزب العدالة التي لم تتوقف عند حد تكرير الاعتراف بمرجعية اتاتورك، وعدم الحيدة عنها، والتعهد بحماية الدستور التركي الذي ينص بلا مواربة على أن تركيا «علمانية ديمقراطية»، لماذا لم تعتبر هذه المواقف من قبل رمزي الحزب، اردوغان وغل، علمانية وزيغا وخنوعا للغرب وهزيمة نفسية أمام قيمه؟!

إذا كان الرأي الرسمي لواحد من هؤلاء الدعاة هو اعتبار المطالبة بقيادة المرأة السعودية للسيارة نوعا من العلمانية والتآمر على الدين، وفي نفس الوقت يحتفي موقعه الرسمي على الانترنت، وفي كلمة الإشراف، بفوز اردوغان وغل باعتباره فوزا للطرح الإسلامي السياسي؟! فأي تناقض هذا في الأحكام ؟!

بكل حال، فإن صعود حزب العدالة التركي الكبير، ومزاحمة الإخوان في مصر للنظام، وتقدم الإسلاميين في الكويت، ودويلتهم في غزة فلسطين، كل هذه الحالات، مع استثناء الحالة التركية، أو على الأقل تمييزها بسياق خاص، ليس هذا مكان التوسع في الكلام عنه، كل هذا لا ينفي إدراج هذه الحالات ضمن إطار أوسع، هو انتفاش حركات الإسلام السياسي وتقدمها في مساحات كثيرة في العالمين العربي والإسلامي.

هذا يقودنا إلى حديث لا يحبه كثير ممن هم مؤيدون لطروحات جماعات الإسلامي السياسي، هذا الحديث حول الإسلام السياسي، هو مصطلح إشكالي ومثير بطبيعته، فأبناء الجماعات السياسية الإسلامية لا يرضون بهذا الوسم، وان كان بعضهم بدأ لا يشعر بالحساسية إزاءه.

نجد إسلاميا عتيدا، مثل الداعية السوري محمد العبدة.. يقول هاجيا من يستخدم مصطلح الإسلام السياسي:«اخترعوا مصطلح الإسلام السياسي وكأن هناك إسلاما اجتماعيا وإسلاما اقتصاديا، وإسلاما فقهيا... وهذه تجزئة غير بريئة، وهم ممن يجعلون القرآن «عضين»، الإسلام كل هذا، وهو لا يدخل في السياسة إذا كانت تعني: الدجل والكذب والخداع» (خواطر في السياسة. د. محمد العبدة ص ٣٤).

الغريب أن للعبدة كتابا نشر قبل حوالي عشر سنوات، اسمه «حركة النفس الزكية، دروس وعبر"وهو استعراض لثورة احد أحفاد الحسن بن علي بن أبي طالب، وهو محمد بن عبد الله، الملقب بالنفس الزكية، على الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور، وقد ثار النفس الزكية هو وأخوه إبراهيم، الأول في المدينة المنورة، والثاني في العراق، من أجل خلع الخليفة العباسي وإقامة حكم «المهدي المنتظر»، ولكن الثورة أخفقت، ونجحت قوات الخليفة العباسي في قمعها والانتقام ممن قام بها، الدكتور العبدة في كتابه ذلك، واذكر أنه كان منتشرا ومؤثرا في أوساط الإسلاميين في السعودية، وربما غيرها، استعرض أسباب إخفاق الثورة، وهو متعاطف معها طبعا باعتبارها نموذجا تاريخيا يمكن احتذاؤه في الثورة الإسلامية السياسية، لكن الحركة فشلت بسبب «مثالية» قائدها الزائدة، كما كان رأي العبدة، ومبالغته في التمسك بأخلاقيات ومثل لا يملكها خصمه أبو جعفر المنصور.

لكن محمد العبدة في كتابه الأخير هذا «خواطر في السياسة» الذي صدرت طبعته العام الفائت ٢٠٠٦، يقول إن الإسلام لا يدخل في السياسة إذا كانت تعني: الدجل والكذب والخداع؟!

فأيهما الصحيح، مثالية النفس الزكية، ولا عمليته، المنتقدة قبل بضع سنوات، أم نقاء السياسة المطلوب الآن، كما في الكتاب الأخير؟!

الحق أن السياسة شيء فوق أسر الشعارات، ورغم اختلاف تعريفاتها إلا أنها في نهاية الأمر ممارسة دنيوية بحتة، وليست بالضرورة خاضعة للمثل والقيم والمبادئ، أيا تكن مصادر هذه المثل، وإذا ما توخينا أكثر التعريفات رواجا فإنها فن تحصيل الممكن، وإنْ كان هذا التبسيط لا يعجب أهل العلوم السياسية الذين يرون أن السياسة علم قائم بذاته وليست فنا أو مهارة تمارس، بل هي علم كبير يتفرع منه مجالات مثل النظريات السياسية، وتاريخ الأفكار السياسية، وعلم النفس السياسي، وترتبط به جملة من العلوم الأخرى مثل علم الاجتماع ... الخ.

غير ان السياسة، رغم هذا كله، تخضع للسقف الدنيوي، وتقوم على علاقات المصالح وموازنتها، وليست مجرد عربة أو مركبة تقاد من أجل الوصول إلى محطة مثالية «نهائية» هي محطة فردوس الحكم الإسلامي النقي، كما تبشر أدبيات أهل الإسلام السياسي.

ومع أن مصطلح السياسة، باعتباره دالا على ممارسة الحكم، يعتبر مصطلحا غير قرآني، ولم يرد في النص القرآني مصطلح السياسة بهذا المعنى، بل ورد مصطلح «الأمر»، ربما يكون هو اقرب مصطلح لما يريد منا إسلاميو اليوم أن نفهمه منهم، مع أن مصطلح الأمر يحمل نفس الحمولات الأيديولوجية التي يحملها مصطلح السياسة حاليا.

في القرآن جاء: «فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر» (آل عمران ١٥٩) ، وجاء أيضا : «وأمرهم شورى بينهم» (الشورى ٣٨) ، وجاء أيضا :«وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» (النساء ٥٩).

وفي كل هذه المواضع تأتي الدلالة على معنى إدارة شؤون الجماعة وتصريف «أمرها» بما يحقق المصالح، ويحفظ الفائدة، ويمنع وقوع الضرر في «أمر» الجماعة.

جاء مصطلح الأمر بهذه المعاني، رغم أن مصطلح السياسة وارد ومطروق في النصوص العربية المزامنة لفجر الإسلام، فهذا هو الشاعر «المخضرم» الحطيئة المتوفى سنة ٦٥٠ ميلادية يقول في شعر له:

لقد سوست أمر بنيك حتى
تركتهم أدق من الطحين

وجاء في لسان العرب:" والسوس: الرياسة (...) أنشد ثعلب:

سادة قادة لكل جميع
ساسة للرجال يوم القتال

إذن فمصطلح السياسة هو مصطلح لاحق على المصطلح الإسلامي القديم، وحتى ذكر السياسة بمعنى «الأمر» جاء في المعاجم العربية المتأخرة كصدى لما طرأ على المصطلح وتم «التواضع» عليه، كما يلاحظ المفكر المصري سعيد العشماوي في كتابه (العقل في الإسلام).

وفي هذا الكتاب يقدم العشماوي مطالعة مثيرة حول اللحظة التي لوثت فيها السياسة وصراعاتها، معنى الدين الخالص، فيقول متحدثا عن أحداث الفتنة الكبرى التي بدأت في عهد الخليفة عثمان بن عفان (٦٤٤-٦٥٥ ميلادي) بعدما ثار أهل الأمصار على الخليفة بحجة محاباته لأقاربه الأمويين، وما جرى بعد ذلك من قتل للخليفة ثم صراع بين علي ومعاوية ثم خروج الخوارج على الطرفين... الخ.

يقول العشماوي:«الخلاف بين معارضي عثمان وبينه لم يكن خلافا على شعيرة دينية أو على فريضة شرعية، لكنه كان على ما يعرف في أي نظام للدولة بأنه من عمل الإدارة، إذ اتهم بأنه حابى أقاربه».

ويضيف :«هذا الخلاف لو لم يشتعل بالعواطف ويلتهب بالمشاعر لكان قد أدى بالمسلمين إلى وضع تعريفات واضحة صريحة للدين والشرع والخلافة والإدارة والسياسة، وما مثل ذلك من ألفاظ ومعان، بما كان لا بد أن يفضي إلى تحديد ما هو من الدين وما يكون من السياسة» (العقل في الإسلام ص ٤٢)، وبناء على هذا الاستخدام والتراشق بالحجج الدينية والنصوص المؤسسة للإسلام، بين أطراف الصراع السياسي في الفتنة الكبرى، الأمويين ومعسكرهم، وعلي ومعسكره، والخوارج، أدى ذلك إلى استنزاف تام للجامعة الدينية وصدع كبير تخلل الدين والسياسة معا...

هل من اجل ذلك رأى عبد الله غل، رئيس الدولة التركية الجديد، القادم من خلفية عمل إسلامي سياسي أن: «الخلط بين الدين والسياسة يضيرهما معا. فالمبدأ الديني محصن بطبيعته من أي تغيير، أما السياسة فتتغير باستمرار استجابة للواقع» (من ورقة قدمها عبد الله تركماني في المغرب، يونيو ٢٠٠٦).

هذا الوعي الذي قدمه «الرئيس» عبد الله غل، حول تغير السياسة، وثبات «المبدأ» الديني، وأن الخلط بينهما ضرر محض، هو وعي جديد، وكل الرجاء أن يكون وعيا استراتيجيا عميقا، لا تكتيكيا سطحيا، لأنه يعني ببساطة أن غل واردوغان هما مسلمان تركيا يمارسان السياسة، وليسا «إسلاميين» يتوسلان بالسياسة وأدوات لعبتها من اجل برنامج أيديولوجي عقيم.

فليت إسلاميي المشرق العربي الذين هللوا لصعود الحزب التركي يقفون عند هذه الدلالات، وليتهم أيضا يعرفون كم جنت السياسة على الدين، والدين على السياسة، منذ أحداث الفتنة الكبرى الى يومنا المعاصر، والى غدنا أيضا، ما دمنا على هذه الحال، وبهذه الأفكار

نقلا عن /صحيفة (الشرق الأوسط) اللندنية

السعودية الأولى للصادرات السمكية اليمنية بـ46 مليون دولار

الرياض / وكالات :

احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى للصادرات اليمنية السمكية خلال النصف الأول من العام الجاري٢٠٠٧، إذ بلغت ٤٦,٣٤ مليون دولار، بنسبة ٤٦ في المائة من إجمالي الصادرات.

وذكرت بيانات إحصائية رسمية صادرة عن وزارة الثروة السمكية، أن فرنسا جاءت في المرتبة الثانية بقيمة ١٠,٢٢ مليون وبنسبة ١٠,١ في المائة، ثم مصر بقيمة ٩,٩٧ مليون دولار بنسبة ٩,٨ في المائة، فيما جاءت الصين في المرتبة الرابعة، حيث بلغت قيمة وارداتها من الأسماك والأحياء البحرية ٦,٦ ملايين دولار بنسبة ٦,٥ في المائة، فإسبانيا بقيمة ٤,٦٥ مليون دولار بنسبة ٤,٦ في المائة، فيما توزعت بقية الصادرات البالغة قيمتها ٢٣ مليون دولار على عدد من الدول الأخرى.

وأوضح التقرير أن صادرات اليمن السمكية بلغت خلال الفترة من يناير إلى يونيو من العام الجاري ٣٩,٤٥ ألف طن بقيمة ١٠١,٦٨ مليون دولار.

وأشارت البيانات إلى أن هذه الصادرات توزعت على الأسماك الطازجة والمجمدة والمجففة والفيلية والجمبري والشروخ وأبومقص وكذا الرخويات كخيار البحر والحبار والأخطبوط، فضلا عن الزعانف والمحاريات.

وبين تقرير وزارة الثروة السمكية أن السواحل اليمنية تمتلك أكثر من ٣٥٠ إلى ٤٠٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية تتيح الفرصة لاصطياد ما يقارب نحو ٤٠٠ ألف طن سنوياً منها، في حين أن ما يستغل من تلك الثروة حاليا يقارب ٦٠ نوعاً بما نسبته ١٧ في المائة من إجمالي أنواع الأسماك والأحياء البحرية الموجودة في المياه اليمنية.

وأوضح أن عدد الدول المستوردة للأسماك اليمنية يصل سنويا إلى أكثر من ٥٠ دولة من الدول العربية والآسيوية ودول الاتحاد الأوروبي.

وكانت السعودية قد احتلت العام الماضي ٢٠٠٦ المرتبة الأولى للصادرات اليمنية السمكية، إذ بلغت ٣٦,٩ ألف طن بقيمة ١٣٤,٤ مليون دولار مقارنة بالعام ٢٠٠٥ التي بلغت ٢٦. ٣٣ ألف طن بقيمة إجمالية بلغت ٩٥ مليون دولار.

وتعد اليمن الأولى بين الدول العربية في إنتاج الحبار والشروخ وتحتل الصادرات السمكية المرتبة الأولى في الصادرات الوطنية اليمنية غير النفطية وبنسبة ٤٠ في المائة إلى المجموع العام لهذه السلع المصدرة.

ثوابت ومبادئ السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية -تاريخية - دينية - اقتصادية – أمنية- سياسية وضمن أطر رئيسية أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وإنتهاج سياسة عدم الإنحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية. وتنشط هذه السياسة من خلال عدد من الدوائر الخليجية، العربية، الإسلامية، الدولية وفقاً لما يلي:

أولاً: الدائرة الخليجية:

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود والدائرة الخليجية تعتبر من أهم دوائر السياسة الخارجية السعودية وذلك لأسباب عدة أهمها أواصر القربى والارتباط التاريخي والجوار الجغرافي المميز الذي يجمع المملكة بدول الخليج العربية إلى جانب تماثل الأنظمة السياسية والإقتصادية القائمة فيها.

وإيماناً من المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينها ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة وتؤثر عليها بأشكال عدة، اتفقت إرادات قادة دول الخليج الست على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام ١٩٨١م، ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على المستوى الرسمي والشعبي على كل الأصعدة (السياسية – الأمنية- الإقتصادية-الاجتماعية-العلمية-الثقافية...الخ) .

والسياسة الخارجية السعودية في الدائرة الخليجية ترتكز على أسس ومبادئ من أهمها:

– أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة.

– حق دول مجلس التعاون في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة وتكفلها مبادئ القانون الدولي العام، وذلك في مواجهة أية تحديات خارجية كانت أم داخلية.

– رفض التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول والعمل على الوقوف صفاً واحداً أمام أي اعتداء على أي من هذه الدول معتبرة أياه إعتداءً على البقيه.

– تعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول المجلس وتنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية، الإقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية...إلخ، من خلال تعميق وتوثيق الروابط والصلات التي تجمعها مع هذه الدول.

– تنسيق السياسات الخارجية لدول المجلس قدر الإمكان وبخاصة تجاه القضايا الإقليمية والدولية المصيرية، وقد برز هذا التنسيق والتعاون جلياً في الأزمات التي مرت بالمنطقة وخاصة الحرب العراقية– الإيرانية، والغزو العراقي للكويت.

– العمل الدؤوب والجاد على تصفية كافة الخلافات (خاصة الحدودية) بين دول المنطقة بالتفاهم القائم على مبادئ الأخوة وحسن الجوار.

– الحرص الشديد على أهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث المستمر على توحيد السياسات الإقتصادية وإقامة الصيغ التكاملية الملائمة مع إيلاء عناية خاصة للتنسيق حول السياسات النفطية لدول المجلس بما يخدم مصالحها باعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية لهذه الدول.

ثانياً: الدائرة العربية:

أدركت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على أهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي، لذا فقد سعت مع ست دول عربية مستقلة آنذاك للاجتماع في محاولة صادقة لوضع آلية لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ولخدمة مصالح هذه الدول وقضاياها، فكان إنشاء (جامعة الدول العربية) والتوقيع على ميثاقها في شهر مارس من العام ١٩٤٥م.

والسياسة الخارجية السعودية في دائرتها العربية ترتكز على مبادئ وأسس ثابتة نذكر منها:

– حتمية الترابط بين العروبة والإسلام، فالمملكة تمتاز بكونها مهد الإسلام ومنبع العروبة، وهذا تأكيد سعودي دائم منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه وأبنائه من بعده.

– ضرورة التضامن العربي بما يقتضيه ذلك من التنسيق بين الدول العربية بهدف توحيد المواقف العربية وتسخير كل الإمكانيات والموارد التي تملكها الدول العربية لخدمة المصالح العربية.

– الواقعية والمتمثلة في البعد عن الشعارات والمزايدات المضرة لأمن واستقرار العالم العربي، والبعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

– الالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة أشكالها.

ونظراً لما للمملكة من مكانة ومصداقية في محيطها العربي، وما تتسم به سياستها من توازن وعقلانية فقد لعبت دوراً مهماً كوسيط نزيه ومقبول لحل الخلافات العربية (الداخلية والإقليمية)، انطلاقاً من اهتمام المملكة بالمحافظة على التضامن العربي. وقامت بجهود توفيقية عظيمة هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية التي تفت في عضد ووحدة الصف العربي.

وفي هذا الإطار أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية بإعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، وعنصراً رئيسياً في سياستها الخارجية، ولا غرو في ذلك والمملكة تحمل على عاتقها منذ عهد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز آل سعود الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية ولم تتخاذل أو تتقاعس يوماً عن نصرة القضية تحت أي ذريعة بل نذرت نفسها لخدمة القضية نحو الوصول إلى حلول أو تسوية عادلة.

ثالثاً: الدائرة الإسلامية:

كان الإسلام ولا يظل أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية. فالمملكة العربية السعودية ومنذ نشأتها تعمل على حشد وتكريس قدراتها ومواردها وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي وتحقيق أسباب ترابطه وتضامنه إستناداً إلى حقيقة الانتماء إلى عقيدة واحدة، وأن التكافل الإسلامي هو السبيل لاستعادة المسلمين لمكانتهم وعزتهم. وفي سبيل تحقيق التضامن الإسلامي سعت المملكة وبادرت مع شقيقاتها الدول الإسلامية بإقامة منظومة من المؤسسات الإسلامية الحكومية وغير الحكومية ومنها رابطة العالم الإسلامي في عام ١٩٦٢م، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٦٩م واحتضنت المملكة مقريهما، وينبع ذلك الجهد من التصور التكاملي لمعنى التضامن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم لعل أهمها مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الإقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت من خلال المساهمة السخية في بناء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية الإسلامية، ويمكن القول أن السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الإسلامية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحقيق التضامن الإسلامي الشامل.

٢. فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية تهدف إلى دعم قدراتها ومواردها على مختلف المستويات.

٣. التصدي للاجتياح الثقافي والغزو الفكري الذي يهدد العالم الإسلامي بأشكال وأساليب مختلفة.

٤. العمل على تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي ودعم أدائها لتحقيق المزيد من الفاعلية لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها العالم الإسلامي.

٥. تفعيل دور الدول الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد.

٦. تقديم الدعم والنصرة للأقليات المسلمة في جميع دول العالم، والدفاع عن حقوقهم الشرعية وفق مبادئ القانون الدولي العام.

٧. تقديم الصورة المشرقة والحقيقة للدين الإسلامي وشريعته السمحاء والذود عن حياض الإسلام من جميع ما ينسب إليه من ادعاءات وافتراءات محضة كالإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان.

رابعاً: الدائرة الدولية:

تحرص المملكة العربية السعودية في المجال الدولي على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي، والتي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي، لذا تحاول المملكة أن تتفاعل مع مراكز الثقل والتأثير في السياسة الدولية آخذة في الحسبان كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات.

وتعتز المملكة العربية السعودية بكونها أحد الأعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م، إنطلاقاً من إيمان المملكة العميق بأن السلام العالمي هدفاً من أهداف سياستها الخارجية، فهي تدعو باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها باعتبارها السبيل الوحيد إلى الإزدهار والرخاء والإستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن بإستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن في ذات الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي.

وإيماناً من المملكة العربية السعودية بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية عموماً في سبيل رقي وإزدهار المجتمع الدولي في كافة المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلم الدوليين، فقد انضمت المملكة إلى كل هذه المنظمات وحرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها.

ويمكن القول أن السياسة الخارجية السعودية في المجال الدولي تستند على أسس ومبادئ مستقرة وواضحة ومنها:

– حرص المملكة على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والإتفاقيات الدولية المنضمة إليها وقواعد القانون الدولي التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة.

–التزام المملكة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وشجب العنف وجميع الوسائل التي تحل بالأمن والسلم الدوليين، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم.

– الحرص على استقرار أسواق النفط العالمية، والسعي لتنمية التجارة الدولية على أسس عادلة ومن خلال أسس اقتصاديات السوق الحر.

– صبغ السياسة الخارجية السعودية بصبغة أخلاقية من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم.

في الختام يمكن إيجاز الثوابت والمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية السعودية عموماً فيما يلي:

الإنسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها دستوراً للمملكة العربية السعودية.

احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.

العمل من أجل السلام والعدل الدوليين، ورفض استخدام القوة والعنف وأي ممارسات تهدد السلام العالمي أو تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان.

إدانة ورفض الإرهاب العالمي بكافة أشكاله وأساليبه، والتأكيد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية.

الإلتزام بقواعد القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية والثنائية وإحترامها سواء كان ذلك في إطار المنظمات الدولية أو خارجها.

الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية من خلال الدعم المتواصل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية والإقتصادية.

عدم الإنحياز ونبذ المحاور والأحلاف التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، مع احترام حق الشعوب في تقرير المصير وحقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس.

تطبيق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق النفط، نظراً للثقل الذي تمثله المملكة كأحد أكبر المنتجين وصاحب أكبر احتياطي نفطي في العالم.

أخبار متفرقة

محافظ البنك المركزي الكويتي يشارك في الاجتماع 44 للجنة محافظي مؤسسات النقد الخليجية

الكويت / كونا :

يشارك محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح على رأس وفد رسمي في الاجتماع ٤٤ للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي والمقرر بالرياض في الثامن من الشهر الجاري ويستمر يومين.

وقال البنك المركزي في بيان صحافي أمس أن جدول الأعمال يشتمل على مجموعة من الموضوعات من بينها الإعداد للاتحاد النقدي بين دول المجلس وذلك ضمن التقارير ومحاضر الاجتماعات للجان الفنية .

وأضاف أن من بينها اللجنة الفنية للاتحاد النقدي التي تضم في عضويتها ممثلين عن مؤسسات النقد والبنوك المركزية ووزارات المالية بدول المجلس ولجنة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي واللجنة الفنية لنظم المدفوعات .

وسيبحث الاجتماع نتائج المؤتمر المصرفي الثامن الذي عقد في الكويت في مايو الماضي تحت شعار إدارة النمو والمخاطر في عصر الانفتاح إلى جانب المستجدات والجهود المبذولة في أطار اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

يذكر أن لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي تجتمع مرتين سنويا بصورة دورية بهدف تبادل وجهات النظر والتشاور حول أهم القضايا الاقتصادية والنقدية والمصرفية المشتركة.

شركة "ارامكو" السعودية توقع عقداً لإنشاء خط أنابيب بطول 585 كم

ارامكو السعودية
Saudi Aramco

الرياض / وكالات :

أعلنت أرامكو السعودية أمس الثلاثاء أنها وقعت مؤخراً عقد إنشاء خط أنابيب بطول ٥٨٥ كم وقطر ٣٠ بوصة لنقل سوائل الغاز الطبيعي مع شركة سودروربا والعربية السعودية المحدودة .

وقال المسؤول التنفيذي لإدارة المشاريع في أرامكو السعودية محمد الجوير في بيان "إن هذا المشروع يمثل جزء من مشروع الشركة لتوسعة خط شدقم / ينبع لنقل سوائل الغاز الطبيعي بما يساعد على توفير إمدادات غاز أكبر لتغذية التنمية الصناعية في ينبع يسهم في زيادة إمدادا الغاز الطبيعي لمدينة ينبع الصناعية" .

وأضاف أن المشروع "يجسد التزام أرامكو السعودية بتغذية الاقتصاد السعودي بمزيد من إمدادات الغاز".

وأضاف أن هذا المشروع "سيضخ عوائد على القطاع الخاص تصل إلى أكثر من مليار و ٧٥٠مليون ريال سعودي"مشيرا إلى انه "سيتم تصنيع ٧٠ بالمائة من المواد اللازمة للمشروع من قبل شركات تصنيع محلية بما يساهم في خلق فرص عمل للسعوديين".

يذكر أن أرامكو السعودية لديها برنامج ضخم لتنفيذ عدد من المشاريع البترولية العملاقة لرفع طاقتها الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل في اليوم بنهاية ٢٠٠٩ .

شركة "العربية" الإماراتية للطيران تسير 18 رحلة إضافية خاصة بالعمرة في رمضان

الشارقة / وام :

تسير العربية للطيران رحلات إضافية إلى مدينة جدة في المملكة العربية السعودية تلبية لرغبات المواطنين والمقيمين الراغبين في أداء مناسك العمرة وذلك اعتبارا من ١٨ سبتمبر الجاري وحتى ١٢ أكتوبر المقبل .

وقررت الشركة تنظيم ١٨ رحلة إضافية من الشارقة إلى مدينة جدة لهذا الغرض بحيث تتيح هذه الرحلات أداء العمرة للمسافرين اللذين يحملون تأشيرات العمرة فقط وتنطلق من مطار الشارقة الدولي لتصل إلى مطار جدة عند البوابة المخصصة للحج وبحيث يتزامن موعد الرحلات الإضافية بعد وقت الإفطار تمشيا مع احتياجات الصائمين .

وقال كايل هايوود المدير التجاري للعربية للطيران أن هذه الرحلات تأتي ضمن سعي العربية لتلبية احتياجات المعتمرين وفي أطار ملائمة جداول رحلاتها لتلبية الارتفاع الكبير في الطلب على الرحلات المتجهة إلى جدة خلال شهر رمضان المبارك.